

بيان عن قيادة الشركات في البورصة المصرية



بورصتي القاهرة والاسكندرية
Cairo & Alexandria Stock Exchanges



الفهرس

- مفهوم البورصة
- أهمية قواعد القيد
- تعريف قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية
- أهداف قواعد القيد والإفصاح
- مفاهيم خاطئة عن القيد
- لماذا تسعى الشركات للقيد بالبورصة
- شروط القيد
- لجنة القيد
- لماذا تسعى الشركات لطرح جزء من ملكيتها للجمهور
- لماذا يقبل المستثمرين على المساهمة في الشركات المقيدة بالبورصة والتي تطرح أوراقها للجمهور العام
- بعض الإستعدادات قبل طرح ملكية الشركة للجمهور
- أنواع جداول القيد
 - مزايا
 - وكلاء القيد
 - حوكمة الشركات
- أهداف قواعد حوكمة الشركات
- قواعد القيد وحوكمة الشركات
- استمرارية القيد
- العوامل التي تؤثر في متطلبات الإفصاح
- شروط مرتبطة بمسؤولي علاقات المستثمرين
- مفهوم علاقات المستثمرين
- مبادئ التطبيق الأمثل لعلاقات المستثمرين
- الشطب وإيقاف التعامل



تعريف قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق



المالية

قواعد القيد

هي عبارة عن مجموعة من الشروط المالية والقانونية التي تحكم اختيار الشركات وتنظم انضمامها لأحد الأسواق وفقاً لمخاطرها ووفقاً للسيولة ويطلق عليها شروط الانضمام.

قواعد استمرار القيد

هي شروط تقيس مدى التزام الشركة بالإفصاح الفوري في الوقت المناسب وهي يطلق عليها شروط استمرار القيد.

قواعد الشطب

هي شروط معينة لو توافرت في شركة معينة فإنه يستوجب استبعاد هذه الشركة من السوق المنظمة.

أهداف قواعد القيد والإفصاح بالبورصة

- تشجيع الشركات المصدرة ذات المركز المالي القوى على القيد بالبورصة.
- تصنيف الشركات وفقاً للمخاطر والعائد على الجداول المختلفة.
- زيادة جودة الأوراق المالية من خلال إمكانية الانتقاء عند القيد بجدوال البورصة.
- ضمان حد أدنى للسيولة والكفاءة للورقة المالية.
- ضمان توافر كافة المعلومات التي تفيد المستثمر في الوقت المناسب وتكون متاحة للجميع وذلك بأقل تكلفة وأيضاً من الاستفادة بالمعلومات الداخلية لمصالح فئة معينة للتلاعب بأسهم الخزينة.
- الهدف الأساسي من ذلك كله تحقيق أكبر قدر من الحماية للمستثمر.

مفاهيم خاطئة عن القيد

يعتبر الخوف من فقد السيطرة على الشركة هو أكبر عقبة تمنع الشركة من السعي إلى إشراك المستثمرين في ملكيتها، ومع ذلك فمن الممكن أن تطرح الشركة٪٣٠ من أسهمها في اكتتاب عام بدون أن تفقد الإدارة سيطرتها على الشركة.

وفي حالة طرح جزء من ملكية الشركة للجمهور، تصبح الشركة ملتزمة بالإفصاح

عن كافة المعلومات والأحداث الجوهرية الخاصة بالشركة للمستثمرين ولذلك فقد يعد قيام الشركة بالإفصاح تحدي آخر بالنسبة للشركة التي تقييد لأول مرة.

ولكن الشركة سرعان ما سوف تكتشف أهمية أثر الإفصاح على أسعار أسهمها في البورصة فكلما كان الإفصاح دقيقاً وسريعاً كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين في مصداقية الشركة وزاد ميل المساهمين الحاليين للاحتفاظ بمساهمتهم في الشركة. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركة الملزمة بالإفصاح ستتجدد سهولة في المستقبل لامكانية الحصول على الأموال اللازمة لتوسيعات الشركة عن طريق طرح شريحة أخرى من أسهمها للمستثمرين الجدد.

لماذا تسمى الشركات المقيدة بالبورصة

السبب الأساسي وراء سعي الشركات لقيد أوراقها بالبورصة هو إمكانية حصولها على التمويل اللازم عن طريق:

- إشراك المستثمرين في ملكية الشركة عن طريق طرح أسهم للجمهور.
- إقتراض أموال من المستثمرين عن طريق طرح سندات في السوق.

دور المديرين

تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري الشركات المقيدة بالبورصة هي الإشراف على إدارة الشركة وكذلك القيام بكافة الأعمال الازمة لتحقيق الشركة لغرض الذي تأسست من أجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيوي في الشركة باعتباره شخص مسئول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين.

ومنذ لحظة قيد الشركة بالبورصة وطالما استمرت الشركة مقيدة، يجب عليها الالتزام بالإفصاح الفوري عن أي معلومات قد تؤثر على أسعار أسهمها في البورصة، حيث يعتبر الالتزام بالإفصاح طلب أساسي للمحافظة على استمرار القيد.

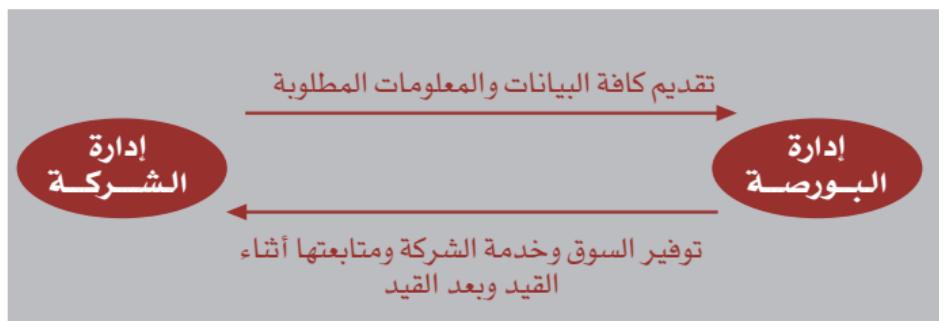
شروط القيد العامة

- أن تكون جميع أوراقها المالية مودعة بنظام الحفظ المركزي .

- لا يتضمن النظام الأساسي للشركة وتعديلاته أية قيود على تداول أوراقها المالية.
- أن يتم القيد بكامل قيمة وعدد الأسهم المصدرة.
- أن يتم قيد إصداراتها التالية للقيد الأول خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القيد في السجل التجارى لكل إصدار.
- أن تقدم الشركة المصدرة طلباً للقيد.
- أن القيد في البورصة بمثابة عقد إتفاقى بين طرفين.
- أن يتم نشر طلب القيد على موقع البورصة بالإنترنت وفي النشرة اليومية وبقاعة التداول وذلك لمدة عشرة أيام. وتعرض على لجنة القيد بعد إستيفاء جميع المستندات المطلوبة

أهمية قواعد القيد

- إنقاء الشركات التي يتم قيدها وتصنيفها في الجداول المختلفة وفقاً للمخاطر.
- توفير القدر الكافي من الشفافية ونشر المعلومات للمتعاملين في السوق.
- التحقق من توافر المعايير المالية المطلوبة للشركات المقيدة.



لجنة القيد

- برئاسة رئيس البورصة أو من ينوبه وعضوية كل من
- مثل الهيئة العامة لسوق المال يختاره رئيس الهيئة
- إثنين من العاملين بالبورصة يختارهما مجلس إدارة البورصة.
- مثل عن الشركات المقيدة في البورصة يختاره مجلس إدارة البورصة.
- مثل عن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من أعضاء مجلس إدارة البورصة.
- مثل عن جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين يختاره مجلس إدارة الجمعية.

- وتكون مدة العضوية سنتين قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ويكون للجنة امانة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس البورصة.

لماذا تسمى الشركات لطرح جزء من ملكيتها



إن طرح جزء من ملكية الشركة للجمهور يحقق الآتي:

- يؤدى إلى إتاحة الفرصة للمؤسسين في استرداد جزء من أموالهم المستثمرة في الشركة.
- يؤدى إلى طريقة أخرى لزيادة رأس المال.
- يؤدى إلى خلق قيمة سوقية لأسهم الشركة.
- يؤدى إلى إيجاد فرص للشركة لتمويل الاستثمارات الجديدة وكذلك مساعدتها على التوسيع والتطوير.
- يؤدى إلى تحفيز العاملين بالشركة على العمل أكثر عن طريق منحهم أسهم بالشركة أو تمليلهم بعض أسهم الشركة بسعر مخفض.
- يؤدى إلى توفير الدعاية للشركة المقيدة مما يقوى مركزها أمام العديد من الأطراف الخارجيين من العملاء والموردين والمقرضين بالإضافة إلى أن أسهم الشركة بالبورصة يعتبر خطوة ضرورية في حالة قيام الشركة بزيادة رأس المالها في المستقبل عن طريق إصدار شهادات إيداع دولية GDRs.

وتجدر الإشارة إلى أن اشتراك المستثمرين في ملكية الشركة لا يعني التخلى عن:

- السلطة
- الإدارة
- الحق في إتخاذ القرارات الهامة
- الحق في إتخاذ قرارات بخصوص أداء الشركة الاقتصادي

لماذا يقبل المستثمرون على المساهمة في الشركات المقيدة في البورصة والتي تطرح أوراقها المالية للجمهور العام؟

- إذ أن قيد الشركة بالبورصة يعني التزامها بقواعد القيد بالبورصة مما يزيد من ثقة المستثمرين بالشركة وتفضيل الاستثمار بها عن الشركات غير المقيدة.

• إذ أن المساهمة في رأس المال الشركات عن طريق إمتلاك أسهمها هو استثمار طويل الأجل ويحقق لمالك السهم الحصول على توزيعات الأرباح التي تتحققها الشركة بالإضافة إلى العائد الرأسمالي (ارتفاع سعر البيع عن سعر الشراء) إذا كانت الشركة ناجحة وتحقق أرباح.

• ومن ناحية أخرى فإن إمتلاك سندات الشركات يمنح المستثمر عائد منتظم حتى تاريخ الاستحقاق بالإضافة إلى استرداد قيمة السندي في تاريخ الاستحقاق.

دور المستثمرين

يعتبر المستثمرون من المصادر الأساسية لتوفير رأس المال للشركات ويعتمد غالبيتهم على البورصة لتزويدهم بالحماية الكافية وبكل المعلومات التي قد يكون لها تأثير على سعر التداول.

كما أن أحد أهم المبادئ التي يرتكز عليها السوق الكفاءة هو إن تعكس أسعار تداول أسهم الشركة كافة المعلومات المتاحة في السوق سواء الماضية أو الحالية أو المستقبلية.

وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون لدى المستثمرين رغبة في معرفة نتائج الشركة التي قاموا باستثمار أموالهم فيها ولذلك يعتبر اتفاق الجمعية العامة التي ينص عليها القانون فرصة للمستثمرين للتعبير عن آرائهم في الطريقة التي تدار بها الشركة بما يمكنهم من ممارسة جزء من الرقابة الذاتية على إدارة الشركة.

بعض الاعتراضات قبل طرح ملكية الشركة

للمحور

من الضروري أن تدرك إدارة الشركة وملوكها (من مؤسسيين حاليين محدودين ومعروفين لبعضهم البعض) أن طرح أسهم الشركة للجمهور يعرضهم لمسؤوليات كثيرة تتعدى مسؤولياتهم تجاه أنفسهم أو تجاه الأطراف الخارجية مثل البنوك، ومصلحة الضرائب، لأن المستثمرين الجدد سوف يعتمدون بوجه خاص على المعلومات والنتائج التي سوف تنشرها الشركة، ولذلك فإن أي شركة ترغب في أن تصبح شركة مملوكة للجمهور (أي يمتلك جزء من أسهم الشركة جمهور غير محدد سلفاً ولا يعرف بعضهم البعض) يجب أن تعد نفسها لذلك قبل أن تبدأ في اتخاذ إجراءات الطرح، ويجب أن تتوخى الشركة الحذر في أوجه استثمارها لأموالها

وذلك من خلال الابتعاد قدر الإمكان عن مجالات الاستثمار التي تتسم بالمخاطر العالية، وأن تلتزم بمارسات حوكمة الشركات (Good corporate governance practices) وكذلك وجود هيكل إداري مناسب قادر على تنفيذ إستراتيجية وسياسات الشركة.

كما يجب على إدارة الشركة وملاكيها التوجه أولاً إلى أحد الخبراء في مجال الأوراق المالية (بنوك الاستثمار، المستشارين القانونيين والماليين وشركات السمسرة، وكلاء القيد المعتمدين بالبورصة) لتساعدهم على فهم الهدف من القيد والعائد الذي يعود على الشركة وعلى ملاكيها عند قيد أسهم الشركة بالبورصة، كذلك تعريفهم بحقوق والتزامات الشركة تجاه البورصة والمساهمين بعد قيد أسهم الشركة. (مثال: تكوين إدارة علاقات المستثمرين).

وعلى ذلك فإنه يجب على إدارة الشركة وملاكيها إدراك أن على الشركة تعين مسئول اتصال يكون ممثلاً للشركة لدى البورصة وتتلخص مسؤوليته في الرد على الإستفسارات والإستجابة لمتطلبات البورصة اليومية، ولذلك فإنه يلزم أن يكون مسئول الاتصال من إحدى المديرين بالشركة وأن يكون ملماً بكلفة المعلومات التي قد تؤثر على تداول أسهم الشركة.

أنواع جداول القيد

طبقاً لقواعد القيد الجديدة، هناك أربعة جداول للقيد وهي كالتالي: الجدول الرسمي (١) و(٢) والجدول غير الرسمي (١) و(٢) ولكل جدول شروط مختلفة للقيد.

**يتم قيد الأوراق المالية بالجدول الرسمي (١)
إذا توافرت الشروط التالية :**

- لا يقل ما يطرح من الأسهم أو السندات أو الصكوك أو وثائق الاستثمار للإكتتاب العام أو الطرح العام أو الخاص عن ٣٠٪ من إجمالي الأسهم أو السندات أو الصكوك أو وثائق الاستثمار للشركة المصدرة.
- لا يقل عدد المكتتبين في الأسهم أو السندات أو الصكوك أو وثائق الاستثمار المطروحة عن ١٥٠ مكتب ولو كانوا من غير المصريين.

- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لثلاث أعوام.
- ألا يقل رأس المال المصدر عن (٢٠) مليون جنيه مصرى مدفوع بالكامل.
- ألا يقل صافي الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع.
- ألا تقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر للشركة مصدرة الورقة المالية للسنة المالية السابقة على طلب القيد.
- ألا يقل عدد الأسهم المصدرة والمطلوب قيدها عن ٢ مليون سهم.

تقيد بالجدول الرسمى (٢) الأوراق المالية التالية

- الأوراق المالية التى تصدرها الدولة وتطرح بالكامل للاكتتاب العام أيا كان عدد المكتتبين فيه.
- الأسهم والأوراق المالية الأخرى التى تصدرها شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ولا يشترط طرحها فى اكتتاب عام أو توافر عدد معين من المكتتبين .
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لثلاث أعوام.
- ألا يقل رأس المال المصدر عن (٢٠) مليون جنيه مصرى مدفوع بالكامل.
- ألا يقل صافي الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع.
- ألا تقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر للشركة مصدرة الورقة المالية عن السنتين الماليةتين السابقتين.
- ألا يقل عدد الأسهم المصدرة والمطلوب قيدها عن ٢ مليون سهم.

يتم قيد الأوراق المالية بالجدول غير الرسمي

(١) إذا ما توافرت الشروط التالية



- ألا تقل الأوراق المالية المطروحة في الاكتتاب أو الطرح العام أو الطرح الخاص عن ١٠٪ من مجموع الأوراق المالية المصدرة.
 - ألا يقل عدد المكتتبين في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب العام أو الطرح العام أو الطرح الخاص عن ٥٠ مكتتب أو مساهماً.
 - أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت القوائم المالية عن سنتين ماليتين كامليتين على الأقل.
 - ألا يقل رأس المال المصدر عن ١٠ مليون جنيه مصرى مدفوع بالكامل
 - ألا يقل صافي الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع.
 - ألا تقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر للشركة مصدرة الورقة المالية للسنة السابقة على طلب القيد.
 - ألا يقل عدد الأسهم المطلوب قيدها عن ١ مليون سهم.
- يتم قيد الأوراق المالية بالجدول غير الرسمي (٢) إذا لم يتوافر فيها شرط أو أكثر من قواعد القيد واستمراره في الجداول الرسمية (١)، (٢) أو الجدول غير الرسمي (١) متى توافرت فيها المعايير المالية التالية**
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لسنة مالية كاملة.
 - ألا تقل حقوق المساهمين من واقع القوائم المالية للسنة السابقة لتاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.
 - ألا يقل عدد الأسهم المطلوب قيدها عن ٥٠٠ ألف سهم.

- ألا يقل رأس المال المصدر عن ٥ مليون جنية مصرى مدفوعة بالكامل.

شروط إضافية خاصة بالأوراق المالية

الأجنبيات التي تقييد بالتداول غير الرسمية

- أن تكون الورقة المالية مقيدة في إحدى البورصات الأجنبية التي تخضع لإشراف جهة رقابية تمثل الهيئة العامة لسوق المال.
- أن تكون العملة الصادرة بها قابلة للتحويل للجنيه المصري.
- الالتزام بإعداد ومراجعة القوائم المالية طبقاً لمعايير محاسبية وقواعد مراجعة مقبولة دولياً.
- الالتزام بنشر القوائم المالية ومرافقاتها بإحدى الصحف الصباحية واسعة الانتشار في مصر خلال شهر من اعتمادها من سلطة الاعتماد التي بها مقر الشركة، وكذلك نشر القوائم المالية الدورية في النشرة الدورية للبورصة.

مزايا القيد

تحرص الشركات على القيد بالبورصة لتمتع بالمزايا الآتية:

إمكانية زيادة رأس المال

يمكن للشركات المقيدة بالبورصة أن تقوم بتمويل المشاريع التوسعية من خلال مصادر مختلفة من التمويل، حيث يمكن للشركات المقيدة أن تقوم بزيادة رأس مالها عن طريق توسيع قاعدة الملكية وطرح أسهمها للجمهور على المستوى المحلي (بورصتي القاهرة والإسكندرية) وعلى المستوى الدولي من خلال إصدار شهادات إيداع دولية (GDRs) يتم التداول عليها في بعض البورصات العالمية أو عن طريق الاقتراض من الجمهور بطرح سندات محلية تداول محلياً أو سندات دولارية تتداول في بعض البورصات العالمية.

خلق سوق تداول لأسهم الشركات

عندما تقييد الشركات وتطرح أسهمها في البورصة يتم تداول الأسهم بين المساهمين وهذا يؤدي إلى خلق سوق تداول ثانوى ويؤدى إلى خلق سيولة في نقل ملكية الشركات مما يتيح الفرصة للمساهمين لتحقيق أرباح رأسمالية نتيجة لارتفاع قيمة أسهم الشركة.

إسلام مزيد من الجمهور بالشركة

تقوم الجهات الإعلامية المختلفة مثل الصحف والبرامج الأخبارية والمحليين بمتابعة أخبار الشركات الأكثر تداولاً (نشاطاً) بالبورصة وتعود هذه التغطية الإعلامية على الشركات بالنفع حيث أنها تزيد من أدراك المساهمين والمستثمرين عن اسم الشركة ونشاطها.

زيادة ثقة المتعاملين

عندما يتم قيد أسهم الشركات بالبورصة يدرك كل من المتعاملين مع هذه الشركات (بنوك، مساهمون، موردون.. الخ). أنها تخضع إلى قواعد قيد صارمة حيث يجب على الشركات المقيدة أن تلتزم بمارسات حوكمة الشركات وبالإفصاح عن أي معلومات خاصة بنشاط الشركة التي قد يكون لها تأثير إيجابي على سعر السهم مما يزيد من ثقة المتعاملين معها وزيادة إقبال الغير للتعامل معها.

قد تتعرض أسعار أسهم بعض الشركات المقيدة بالبورصة لظروف السوق المختلفة التي قد تكون خارج نطاق تحكم الشركة مثل قلة سيولة التداول أو تعرض الشركة بعض الشائعات.

المشاركة في الإدارة

عندما تقييد أسهم الشركات بالبورصة وتطرح للجمهور العام قد تفقد الإدارة بعض من سلطتها في إدارة الشركة لأنها يجب على الإدارة الأخذ في الاعتبار آراء المساهمين عند اتخاذ أي قرارات قد تؤثر على نشاط ومستقبل الشركة.

وكيل القيد

نظراً لما تضمنته قواعد القيد الجديدة من أحكام جديدة نتج عنها مستدات وإجراءات إضافية مطلوبة من الشركات طالبة القيد لأول مرة وكذلك من الشركات المقيدة لتوفيق أوضاع قيدها أو للمحافظة على استمرار القيد، وهذه الالتزامات تهدف إدارة البورصة للتأكد من قيام إدارة الشركة بالالتزام بها بما يضمن انسياق المعلومات من الشركات المقيدة بالسهولة وبالدقة وفي التوقيت المناسب، ولذلك كانت هناك الحاجة إلى دور وكيل القيد المسجل بالبورصة لما له من دور حيوي ومؤثر.

الهدف من وجود وكيل للقيد للشركات طالبة القيد



- ١- تحقيق السرعة والسهولة في إنهاء إجراءات القيد.
- ٢- تحقيق قدر من الثقة في مستندات القيد المقدمة.
- ٣- التأكد إلى حد ما من قيام الشركة المقيدة باتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تنفيذ التزامات استمرار القيد.
- ٤- تحقيق الجدية في عملية القيد وصولاً لقيد الشركات ذات الجودة العالية.
- ٥- في حالة عقد البورصة لأى دورات تدريبية مرتبطة بقيد الأوراق المالية يكون لوكيل القيد المعتمد أولوية الحضور لهذه الدورات.

شروط تسجيل وكلاء القيد



- ١- أن يكون أحد مكاتب المحاسبة أو المراجعة أو شركات الاستشارات أو مكاتب المحاماة أو الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أو البنوك أو غيرهم.
- ٢- أن يكون له مقر محدد.
- ٣- أن يتوافر لديه الخبرة الفنية والقانونية المناسبة.
- ٤- أن تعمل هذه المكاتب باستقلالية عن الشركات المصدرة.
- ٥- أن يقدم تقرير سنوي للبورصة بنشاطه في مجال قيد الأوراق المالية.
- ٦- أنة يحق لإدارة البورصة إضافة أي شروط أخرى لتسجيل وكلاء القيد، كذلك يحق لها شطب أي منهم من سجلاتها في حالة وجود أي مخالفات صادرة منه أو اخلاله للالتزامات التي عليه أو عدم سداده مقابل الاشتراك السنوي.
- ٧- انه يحق للبورصة رفض قبول أي وكيل قيد وذلك لأسباب ترى إنها تمنع تسجيله في البورصة.

حوكمة الشركات



- هي عبارة عن مجموعة من الأسس والممارسات التي تطبق على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين والتي تتبعها إدارة الشركة، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين والدائنين والبنوك وال媧وردين الخ والتي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية التي تطبق بالشركة والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة.
- وتتوفر حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله الشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضاً كيفية تحقيق هذه الأهداف.

وتقوم تلك القواعد بتحديد ما يلى

- كيفية اتخاذ القرارات

- الشفافية والإفصاح في تلك القرارات

- السلطة والمسؤولية للمديرين والعاملين بالشركة

- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين

- حماية حقوق صغار المساهمين

أهداف قواعد حوكمة الشركات

- ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.

- ضمان وجود هيكل إداري تمكن من قابلية محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها.

- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالشركة) على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية ختامية على أساس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.

- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على الشركة.

- الكفاءة والشفافية بما يسمح بالرقابة على الشركة.

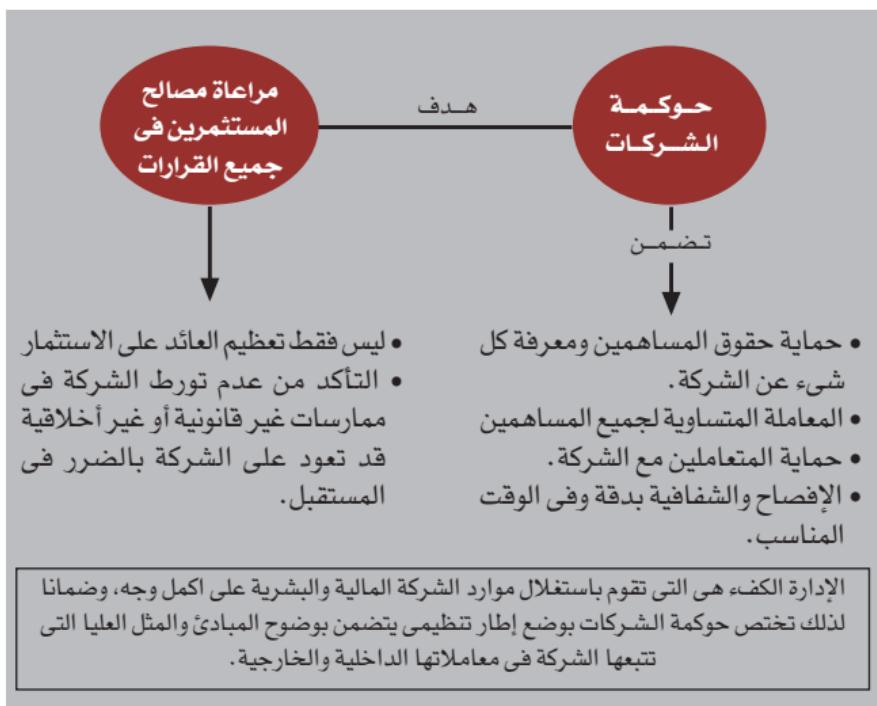
- التأكد من الإفصاح عن النتائج المالية أو نتائج نشاط الشركة وعوامل المخاطرة المتوقعة والصفقات التي تعقد مع أطراف أخرى وأى ترتيبات تمكن مساهمين بعينهم من الحصول على سيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم في رأس المال وأى معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين بما يحصلون عليه من مكافآت والمعلومات التي تصنف هيكل قواعد إدارة الشركة وسياساتها.

- إمكانية اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات.

- التأكيد من قدرة المساهمين في ممارسة سلطتهم بالتدخل في حالة ظهور المشاكل، ومساندة جهود الإدارة على المدى الطويل.

قواعد القيد وقواعد حوكمة الشركات

- حماية حقوق المساهمين والمعاملين مع الشركة مثل الدائتون، الموردون والبنوك
 - الإفصاح عن الأحداث الجوهرية
 - الإفصاح عن تفاصيل أي عقود أو اتفاقيات قائمة عند القيد
 - عدم الإفصاح عن أي معلومات قبل إبلاغ البورصة
- مسؤوليات مجلس الإدارة
 - الإفصاح عن أسماء مجلس الإدارة
 - السيرة الذاتية
 - الإجراءات الداخلية لتعامل أعضاء مجلس الإدارة
 - الإفصاح عن الهيكل التنظيمي



- معايير المحاسبة والمراجعة
 - إعداد القوائم وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية
 - وجود لجنة مراجعة

لکى تحافظ الشركات على إستمرار قيد أوراقها المالية بالبورصة يجب عليها أن تتبع ممارسات وإجراءات الإفصاح والإعلان عن الأحداث الجوهرية، لذلك تلتزم الشركة المقيدة بالآتى:

- الإلتزام بالإفصاح اللحظى عن أى معلومات قد تؤثر على سعر السهم /السند أو على القرارات الاستثمارية.
- التأكيد من الإعلان ونشر الميزانيات المالية للشركات - التي يتم إعدادها طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية - دوريًا وبصورة منتظمة.
- تزويد البورصة بمعلومات وقتية لإتاحة الفرصة للبورصة ل تقوم بدورها بفاعلية للحفاظ على سوق تداول عادل ومنظم للأوراق المالية عن طريق منع أى ممارسات غير مقبولة.
- إبلاغ البورصة بأى تغيرات تحدث للشركة (مثال: التغير فى هيكل الملكية، الأرباح والخسائر، استثمارات الشركة..الخ).
- عدم نشر بيانات أو أنباء لا تبررها التطورات الجارية فى نشاط الشركة والتبيّنات والتقارير المبالغ فيها، واستخدام الألفاظ الرنانة التي تعمل على تضليل المستثمرين وحدوث تحركات سعرية غير صحيحة.
- عدم الإفصاح عن أى بيانات أو معلومات بصفة خاصة إلى المحللين الماليين أو المؤسسات المالية أو أى أطراف أخرى قبل أن يتم الإفصاح عنها في السوق.
- تعيين مسئول للعلاقات مع المستثمرين (فى مستوى مدير رئيسي على الأقل) يكون مسؤولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين كما يقوم بتوزيع النشرات الدورية عن الشركة متضمنة المعلومات والاستفسارات التي تتطلبها البورصة.
- إرسال ملخص معتمد من رئيس مجلس إدارتها بقرارات اجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير عادية إلى البورصة في اليوم التالي لانعقادها على أن ترسل محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها من الجهات المختصة.

- الالتزام بدفع مصاريف القيد السنوية في موعدها كل عام.

وتتصح البورصة مسئولي الشركات المقيدة بالبورصة أو الشركات الراغبة في قيد أوراقها بالبورصة بالرجوع إلى مسئول القيد بالبورصة للمشورة في سرية وكتمان، علماً بأن هذه المناقشات تعود بالفائدة على الطرفين من أجل محو أي سوء تفاهم قد ينجم، ويساعد تفهم إدارة الشركة لفلسفة قواعد القيد وكذلك لمغزى الالتزامات التي يرتبها استمرار القيد على توفير المعلومات والإفصاح الكامل التام والفوري والمناسب للمستثمرين وللسوق ككل وبالتالي يتتوفر الأساس السليم لقيام سوق منظم للأوراق المالية يحقق العدالة لكل المتعاملين. (ويمكن لإدارة الشركة الإستفادة بأحد وكلاء القيد المعتمدين بالبورصة للحصول على المشورة اللازمة).

العوامل التي تؤثر في متطلبات الإفصاح

استمرار التبادل

تشتت ملكية الأسهم

كلما زادت درجة التشتيت في ملكية الأسهم بين عدد كبير من المساهمين في الشركات المقيدة كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من متطلبات الإفصاح.

نشاط سوق الأوراق المالية

كلما زاد نشاط سوق الأوراق المالية (ويقاس هذا النشاط بعدد الصفقات اليومية وكمية الأسهم التي يتم التعامل عليها) كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من الإفصاح.

حجم سوق الأوراق المالية

كلما زاد حجم سوق الأوراق المالية (ويقاس بعدد الشركات التي تتداول أسهمها أخذًا في الاعتبار نسبة التداول الحر)، كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من الإفصاح.

درجة التطور الاقتصادي

كلما زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (الذى يعكس زيادة درجة التطور الاقتصادي) كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من الإفصاح.

شروط مرتبطة بمسئولي علاقات المستثمرين

ان العلاقات الجيدة مع جمهور المستثمرين والمساهمين والمحللين هي ركيزة

أساسية لأداء سهم الشركة بالبورصة. حيث يلزم الشركة أن توفر كافة الموارد اللازمة لتدعم العلاقات القوية مع المستثمرين حتى تستطيع أعمال الشركة أن تجني الحد الأقصى لمزايا قيدها في البورصة.

مفهوم علاقات المستثمرين

هـ نشاط تسويقى للشركة يعمل على توحيد الجهود للاتصال مع المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين لتوفير صورة دقيقة عن أداء الشركة الحالى وتوقعات أدائها المستقبلـى. وترتكز على إمداد السوق بالمعلومات الدقيقة عن الأداء الحالى وتوقعات الأداء المستقبلى وقياس رد فعل السوق تجاه هذه المعلومات.

مبادئ التطبيق الأمثل لعلاقات المستثمرين

- عدالة وحيادية الإفصاح وضرورة الالتزام بقواعد البورصة
- الشفافية والأمانة والافتتاح
- إدارة التوقعات بشأن مستقبل الشركة
- العلاقات الجيدة مع الجمهور
- التواصل المستمر

الشطب وإيقاف التعامل

يعتبر قيد الشركات بالبورصة على أساس إلتزام الشركة بقواعد القيد ووصولاً إلى سوق أوراق مالية متوازن وعادل ، وعلى ذلك فإنه يحق للبورصة حماية المستثمرين الحاليين والجدد بصفة عامة حفاظاً على مصالحهم ، بإتخاذ قرار بإيقاف التعامل على أسهم الشركات المخالفـة وقد يمتد الأمر إذا إستمرت هذه الشركات فى إرتكاب المخالفـات ولم تعدل أوضاعها إلى صدور قرار بشطب قيد أسهم الشركة من البورصة.

أحكام الشطب

يتم شطب الأوراق المالية المقيدة للشركات في الحالات التالية :

- إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات غير صحيحـه تؤثر في سلامـة القيد .

- إذا لم تلتزم الشركة بالإفصاح وفقاً لأحكام القيد بعد إنتهاء شهر من تاريخ إخطارها من قبل البورصة بذلك.
- إذا لم تتوافق القوائم المالية للشركة عن عامين متتالين بعد القيد مع المعايير المالية الواردة في قواعد القيد.
- يشطب قيد الأوراق المالية الأجنبية إذا تم شطبها من البورصة المقيدة بها بالخارج وكذلك إذا لم تؤت بأى من إلتزاماتها المنصوص عليها بموجب قواعد القيد.
- للشركة طلب شطب أوراقها المالية من البورصة بشرط موافقة جمعيتها العامة أو مجلس إدارتها في حالة تفویضه بذلك من الجمعية العامة.

إيقاف التعامل

- يتم إيقاف التعامل على أسهم الشركة بقرار من رئيس البورصة في الحالات التي تتضمن مساساً بإستقرار التعامل بالسوق وعلى الأخص في الحالات التالية:
- حدوث شائعات في السوق كان من المتعين تأييدها أو نفيها بواسطة الشركة.
 - عدم وجود توازن بين قوى العرض والطلب في السوق.
 - عدم الالتزام بالقواعد الخاصة بتوزيعات الأرباح.
 - مخالفة الشركة لأية قاعدة من قواعد القيد بالبورصة.
 - للشركة طلب إيقاف التعامل على أوراقها المالية في حالة تحقق حدث أو توفر معلومات هامة تتطلب الإفصاح الفوري.

أهم وظائف البورصة





أى سؤال أو إستفسار برجاء الإتصال

البورصة: ٤ أ شارع الشريفيين وسط المدينة

تليفون: ٣٩٦٨٦٥ فاكس: (٢٠٢) ٣٩٦١٥٠٢

www.egyptse.com

لمزيد من الإستفسار يرجى إرسال تساوًلاتكم على هذا البريد الإلكتروني

webmaster@egyptse.com

يمكنك التجربة الحقيقة للاستثمار في بورصتي القاهرة والإسكندرية
من خلال برنامج محاكاة البورصة

"STOCK RIDERS"

www.stockriders.com للاشتراك بالبرنامج

قوانين برنامج STOCK RIDERS

- كل مشترك يبدأ البرنامج بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهمية
- التداول (بيع/شراء) يتم على الأسعار اليومية الحقيقة للأسهم
- أي أمر بيع أو شراء يؤثر على السيولة في محفظتك وإذا انفقت كل مالك في شراء أسهم يجب أن تبيع أولاً حتى يتوفّر لديك السيولة الكافية لتشتري مجدداً.
- يتحمل جميع المشتركين نسبة ٥٪٠٠٥ على أي أمر بيع أو شراء نظير أتعاب السمسرة
- الأوامر التي سيتم إدخالها بعد إغلاق التداول سوف تتقدّم بأخر سعر للأسهم.
- المشتركين لن يكونوا في حاجة إلى تسليم محافظهم في نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج
- سيتحدد الفائزون على أساس ترتيب المحافظ في نهاية آخر يوم تداول نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج.

لا يعد ما هو وارد بهذه النبذة دعوة للتعامل عن طريق بورصتي القاهرة والإسكندرية، كما لا تتحمل البورصة أية مسؤولية عن إساءة استخدام هذه المعلومات من قبل أي شخص أو جهة كانت.
وإذ تبذل البورصة جهدها في أن تكون المعلومات والبيانات في هذه النبذة صحيحة وكاملة قدر الإمكان إلا أنها تخلي مسؤوليتها عن أي خطأ أو إغفال قد يرد.



المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسرة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيد الشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال

مطبوعات أخرى

- النشرة اليومية
- النشرة الشهرية
- الكتاب السنوى للبورصة
- كتاب الإفصاح ٢٠٠٤ (الخمسون شركة الأكثر نشاطا)
- كتاب الإفصاح الإصدار الثاني (يناير ٢٠٠٥)
- دليل المائة شركة الأكثر نشاطاً (٢٠٠٤)

